

## مصري مشاكس يقوم بدور حزب معارض

نجاد البرعي

يحصر أعداء الدولة في الإخوان ويطالب بفتح المجال العام



● بعض الدوائر الرسمية المصرية يتمتع بحس سياسي حول ضرورة تحسين الصورة القائمة عن الحريات، ولديه قناعة بضرورة الانفتاح على شخصيات، مثل البرعي، محل ثقة ومصداقية.



● البرعي يصنف من القلائل الذين يصوبون سهامهم تجاه السلطة في مصر بجرأة، دون أن يطاله استهداف، وقد يتعرض لمضايقات وانتقادات من قبل بعض وسائل الإعلام، لكنه في كل مرة يخرج من الأزمة قويا.

ثابتة، وإدراج صناع ثورة 25 يناير في الحياة العامة وخروجهم من السجن بغير رئاسي.

تلخص معركته مع الحكومة في أنها تريد أن تصنع مجتمعا مدنيا يتوافق مع مشروعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لكنه يعارض هذه الرؤية، نظره على أمل أن تدرك أجهزة الدولة أن مصر لا يمكن أن تصبح دولة متطورة ومبدعة دون مجتمع مدني قوي.

المثير أن البرعي لم يفقد الأمل في التغيير، ولم يتأثر بالضغوط، وبين مواقف موافقة على الماضي، ويذكر المؤمنين بوجهة نظره بأن الرئيس الراحل جمال عبدالناصر لم يفرج عن الشيوعيين إلا بعد شد وجذب ثم حوار انتهى بخروجهم وقادتهم من السجن.

يرفض التعرّيل على الضغوط الغربية لتحسين واقع الحريات المدنية والسياسية وحقوق الإنسان في مصر، لأن التغيير لو لم يأت من الداخل، فلن يتحقق، وقال عن ذلك "لا انتخب جو بايدن ولا بقاء دونالد ترامب ولا وجود ميركل ولا كلمات ماكرون سوف تصلح شيئا، لأن هؤلاء يهتمون بمصالح دولهم ويحفظون عن حقها فقط".

يعول فقط على وجود تيارات داخل الدولة تريد معارضة لديها إدراك لوضع مصر الإقليمي والدولي، ويعيش على أمل طرح فكرة الحوار والوصول إلى تفاهات قائمة على الشراكة الوطنية، لكن المعضلة التي تقف في وجهه، وأعلن عنها صراحة، أن هناك من يريد اختفاء السياسيين القدامى واستبدالهم بمعارضة جديدة.

يتمسك الحقوقي المشاكس بتوصيل رسائله بطريقة حادة قائمة على التهريب من المستقبل أحيانا، ويعلق على المشروعات التكنولوجية بعبارة واحدة مفادها "ما يجب أن يعرفه الرئيس أن البيئة السياسية هي الوحيدة الحاضنة للسياسات الاقتصادية، وبدون توافق وطني، فلا نهضة ولا تنمية".

يُحسب للبرعي أنه لم ينسحب من المشهد كما فعلت أحزاب وقوى سياسية أخرى انكفأت على نفسها بعدما فقدت الأمل في التغيير، وفضل أن يواصل المهمة دون ظهير إعلامي أو حزبي، ويعيد تعريف الدولة بأعدائها الحقيقيين ويحصرهم في الإخوان، وما دون ذلك هم من الغصائل الوطنية، مصرًا على أن تكون له بصمة واضحة في إهداء الحكومة إلى المسار الذي تعرف من خلاله بالضبط من أين تأتيها الضربات، لتحدد كيف تواجهها وتتغلب عليها، لتنتقل من حالة محاربة الجميع إلى مبارزة الأعداء فقط.

بغرض التحريض على مقاومة السلطات وممارسة نشاط حقوق الإنسان دون ترخيص، وتلقي تمويلات خارجية وإذاعة أخبار كاذبة، وتكدير الأمن العام، وإلحاق الضرر بالصلحة العامة، لكنه خرج من كل ذلك بسهولة.

اعتاد تقديم ما يشبه الخطوط العريضة أو رسم خارطة طريق يمكن من خلالها التوصل إلى تفاهات لما يشوب الواقع السياسي من تعقيدات، بشكل يخفف الضغوط الخارجية، ويسمح بوجود معارضة داخلية متزنة تستطيع توصيل صوت الشارع بعقلانية. ومن ضمن نصائحه أن تتوقف الحكومة عن دفع الملايين من الجنيئات لشركات العلاقات العامة لتحسين صورتها في الدول الغربية، مع أنها تستطيع تحقيق ذلك مجانا من خلال إجراء تحسينات طفيفة على الأوضاع، مثل فتح المجال الإعلامي والسياسي واحترام المعارضة الوطنية والسماح للمجتمع المدني للعمل بحرية تامة. وهو مقتنع بأن بعض الجهات بإمكانها جعل المؤسسات الحقوقية في مصر عاطلة ولا تجد شيئا تفعله شريطة احترام الدستور والقانون والكف عن ملاحقة العاملين في مجال حقوق الإنسان، وملاحقة مرتكبي الانتهاكات وتقديمهم إلى المحاكمة العادلة، وحينها سوف تكون الحكومة مرتاحة من الضغوط والمنغصات، وليست بحاجة لشراء صورتها الحسنة بالأموال.

بغرض التحريض على مقاومة السلطات وممارسة نشاط حقوق الإنسان دون ترخيص، وتلقي تمويلات خارجية وإذاعة أخبار كاذبة، وتكدير الأمن العام، وإلحاق الضرر بالصلحة العامة، لكنه خرج من كل ذلك بسهولة.

اعتاد تقديم ما يشبه الخطوط العريضة أو رسم خارطة طريق يمكن من خلالها التوصل إلى تفاهات لما يشوب الواقع السياسي من تعقيدات، بشكل يخفف الضغوط الخارجية، ويسمح بوجود معارضة داخلية متزنة تستطيع توصيل صوت الشارع بعقلانية. ومن ضمن نصائحه أن تتوقف الحكومة عن دفع الملايين من الجنيئات لشركات العلاقات العامة لتحسين صورتها في الدول الغربية، مع أنها تستطيع تحقيق ذلك مجانا من خلال إجراء تحسينات طفيفة على الأوضاع، مثل فتح المجال الإعلامي والسياسي واحترام المعارضة الوطنية والسماح للمجتمع المدني للعمل بحرية تامة. وهو مقتنع بأن بعض الجهات بإمكانها جعل المؤسسات الحقوقية في مصر عاطلة ولا تجد شيئا تفعله شريطة احترام الدستور والقانون والكف عن ملاحقة العاملين في مجال حقوق الإنسان، وملاحقة مرتكبي الانتهاكات وتقديمهم إلى المحاكمة العادلة، وحينها سوف تكون الحكومة مرتاحة من الضغوط والمنغصات، وليست بحاجة لشراء صورتها الحسنة بالأموال.

بغرض التحريض على مقاومة السلطات وممارسة نشاط حقوق الإنسان دون ترخيص، وتلقي تمويلات خارجية وإذاعة أخبار كاذبة، وتكدير الأمن العام، وإلحاق الضرر بالصلحة العامة، لكنه خرج من كل ذلك بسهولة.

اعتاد تقديم ما يشبه الخطوط العريضة أو رسم خارطة طريق يمكن من خلالها التوصل إلى تفاهات لما يشوب الواقع السياسي من تعقيدات، بشكل يخفف الضغوط الخارجية، ويسمح بوجود معارضة داخلية متزنة تستطيع توصيل صوت الشارع بعقلانية. ومن ضمن نصائحه أن تتوقف الحكومة عن دفع الملايين من الجنيئات لشركات العلاقات العامة لتحسين صورتها في الدول الغربية، مع أنها تستطيع تحقيق ذلك مجانا من خلال إجراء تحسينات طفيفة على الأوضاع، مثل فتح المجال الإعلامي والسياسي واحترام المعارضة الوطنية والسماح للمجتمع المدني للعمل بحرية تامة. وهو مقتنع بأن بعض الجهات بإمكانها جعل المؤسسات الحقوقية في مصر عاطلة ولا تجد شيئا تفعله شريطة احترام الدستور والقانون والكف عن ملاحقة العاملين في مجال حقوق الإنسان، وملاحقة مرتكبي الانتهاكات وتقديمهم إلى المحاكمة العادلة، وحينها سوف تكون الحكومة مرتاحة من الضغوط والمنغصات، وليست بحاجة لشراء صورتها الحسنة بالأموال.

بغرض التحريض على مقاومة السلطات وممارسة نشاط حقوق الإنسان دون ترخيص، وتلقي تمويلات خارجية وإذاعة أخبار كاذبة، وتكدير الأمن العام، وإلحاق الضرر بالصلحة العامة، لكنه خرج من كل ذلك بسهولة.

اعتاد تقديم ما يشبه الخطوط العريضة أو رسم خارطة طريق يمكن من خلالها التوصل إلى تفاهات لما يشوب الواقع السياسي من تعقيدات، بشكل يخفف الضغوط الخارجية، ويسمح بوجود معارضة داخلية متزنة تستطيع توصيل صوت الشارع بعقلانية. ومن ضمن نصائحه أن تتوقف الحكومة عن دفع الملايين من الجنيئات لشركات العلاقات العامة لتحسين صورتها في الدول الغربية، مع أنها تستطيع تحقيق ذلك مجانا من خلال إجراء تحسينات طفيفة على الأوضاع، مثل فتح المجال الإعلامي والسياسي واحترام المعارضة الوطنية والسماح للمجتمع المدني للعمل بحرية تامة. وهو مقتنع بأن بعض الجهات بإمكانها جعل المؤسسات الحقوقية في مصر عاطلة ولا تجد شيئا تفعله شريطة احترام الدستور والقانون والكف عن ملاحقة العاملين في مجال حقوق الإنسان، وملاحقة مرتكبي الانتهاكات وتقديمهم إلى المحاكمة العادلة، وحينها سوف تكون الحكومة مرتاحة من الضغوط والمنغصات، وليست بحاجة لشراء صورتها الحسنة بالأموال.

بغرض التحريض على مقاومة السلطات وممارسة نشاط حقوق الإنسان دون ترخيص، وتلقي تمويلات خارجية وإذاعة أخبار كاذبة، وتكدير الأمن العام، وإلحاق الضرر بالصلحة العامة، لكنه خرج من كل ذلك بسهولة.

اعتاد تقديم ما يشبه الخطوط العريضة أو رسم خارطة طريق يمكن من خلالها التوصل إلى تفاهات لما يشوب الواقع السياسي من تعقيدات، بشكل يخفف الضغوط الخارجية، ويسمح بوجود معارضة داخلية متزنة تستطيع توصيل صوت الشارع بعقلانية. ومن ضمن نصائحه أن تتوقف الحكومة عن دفع الملايين من الجنيئات لشركات العلاقات العامة لتحسين صورتها في الدول الغربية، مع أنها تستطيع تحقيق ذلك مجانا من خلال إجراء تحسينات طفيفة على الأوضاع، مثل فتح المجال الإعلامي والسياسي واحترام المعارضة الوطنية والسماح للمجتمع المدني للعمل بحرية تامة. وهو مقتنع بأن بعض الجهات بإمكانها جعل المؤسسات الحقوقية في مصر عاطلة ولا تجد شيئا تفعله شريطة احترام الدستور والقانون والكف عن ملاحقة العاملين في مجال حقوق الإنسان، وملاحقة مرتكبي الانتهاكات وتقديمهم إلى المحاكمة العادلة، وحينها سوف تكون الحكومة مرتاحة من الضغوط والمنغصات، وليست بحاجة لشراء صورتها الحسنة بالأموال.

بغرض التحريض على مقاومة السلطات وممارسة نشاط حقوق الإنسان دون ترخيص، وتلقي تمويلات خارجية وإذاعة أخبار كاذبة، وتكدير الأمن العام، وإلحاق الضرر بالصلحة العامة، لكنه خرج من كل ذلك بسهولة.

اعتاد تقديم ما يشبه الخطوط العريضة أو رسم خارطة طريق يمكن من خلالها التوصل إلى تفاهات لما يشوب الواقع السياسي من تعقيدات، بشكل يخفف الضغوط الخارجية، ويسمح بوجود معارضة داخلية متزنة تستطيع توصيل صوت الشارع بعقلانية. ومن ضمن نصائحه أن تتوقف الحكومة عن دفع الملايين من الجنيئات لشركات العلاقات العامة لتحسين صورتها في الدول الغربية، مع أنها تستطيع تحقيق ذلك مجانا من خلال إجراء تحسينات طفيفة على الأوضاع، مثل فتح المجال الإعلامي والسياسي واحترام المعارضة الوطنية والسماح للمجتمع المدني للعمل بحرية تامة. وهو مقتنع بأن بعض الجهات بإمكانها جعل المؤسسات الحقوقية في مصر عاطلة ولا تجد شيئا تفعله شريطة احترام الدستور والقانون والكف عن ملاحقة العاملين في مجال حقوق الإنسان، وملاحقة مرتكبي الانتهاكات وتقديمهم إلى المحاكمة العادلة، وحينها سوف تكون الحكومة مرتاحة من الضغوط والمنغصات، وليست بحاجة لشراء صورتها الحسنة بالأموال.

أجنبية، كان يرد بشكل ساخر، دون أن يبادر بمقاومة هذه الصحيفة أو هذا البرنامج، ويعلق على ذلك بأن القائم على إدارة هذه الوسيلة الإعلامية أو تلك مغلوب على أمره. ما جعله يحظى بقدر معقول من المصداقية، وعدم قدرة أي جهة أو تيار على أن يحسبه على فريق معارض بعينه، فهو شخصية تجيد تسويق نفسها وسط الأحداث الساخنة، ويستطيع ترك بصمة عند كل الأطراف، ولو كان مختلفا معها، لكنه بإمكانه أن يتك عن نفسه انطباعا مغايرا يدفع المعارضين إلى مراجعة حساباتهم معه. يصف البعض البرعي بأنه "متامر وشخصية هدامة تعمل لحساب الإخوان"، وهو يرد بذكاء ليفاجئهم بأنه يشيد ويثني على الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في مواجهة جائحة كورونا ويصفها بالمثالية، في حين أن دولا كبرى عجزت عن مواجهة الوباء بهذه الحنكة.

ورغم اتهامات كثيرة تطاله بأنه رجل المنظمات الأجنبية الحقوقية في مصر، لكنه يرد على هذه الأصوات في نزوة اشتداد الضغوط الدولية على القاهرة بسبب أزمة الطالب الإيطالي جوليو ريجيني، منتقدا التسلط الغربي على الحكومة المصرية، ويرى أن التريص قد يفضي إلى إدانة أبرياء في القضية، مطالبًا الغرب بضرورة الثقة في القضاء المصري.

يمارس البرعي دوره كمعارض مستقل، لا يسمح لنفسه بأن يكون في صف طرف على حساب الآخر، أو أن يكون تابعا لجهة بعينها، واعتاد أن يكون رايه من دماغه، فإذا حاولت أجهزة بعينها لديها حساسية مفرطة مع الصوت المختلف أن تصنفه كإخواني، تجد في سجلاته القديمة هجوما ضاربا على الجماعة وإرهابها ومحاولة هدم الدولة.

لا يثير تحفظات جهات كثيرة على أدائه أنه ينتفض لمجرد القبض على أي شخص لا يفتن بالتهمة المنسوبة إليه، سواء أكان سياسيا أم عاديا، أو صحافيا في جريدة لا تتوقف عن الهجوم عليه، وتراه يتبرع بالدفاع عنه أمام النيابة والمحاكم ويطلق مناشدات لرئيس الدولة للإفراج أو المطالبة بإسقاط التهمة.

يصفه كثيرون بأنه الرقيب الحقوقي الأبرز على أداء الجهاز الأمني في مصر، وصاحب مبادرة أن تكون هناك رقابة على رجال الشرطة قبل التفكير في النيل من أي مواطن، في السجن أو أقسام الشرطة، حيث تقدم بمشروع قانون تحت عنوان "مناهضة التعذيب"، وأرسله مباشرة إلى رئيس الجمهورية ومجلس النواب السابق. استدعى البرعي على إثر هذا التحرك للتحقيق معه أمام النيابة خمس مرات بتهم مختلفة، بينها تأسيس مجموعة قانونية غير مرخصة

المعارضة، وحرص على أن يؤدي دوره في حدود المسموح به من أي شخصية وطنية تخشى على بلدنا من الوقوع في دوامة الفوضى والتدخلات الأجنبية، فتراه يتحدث بنبرة تكاد تقود صاحبها إلى خلف أسوار السجن، لكنه يطعمها بعبارات تحمل نصحا ومشورة لصانع القرار السياسي.

## دهاء سياسي أم حقوقي

يكفي التدقيق في مقالاته الصحافية وتدويناته على حساباته الرسمية بمواقع التواصل الاجتماعي لاكتشاف حجم الدهاء، فقد يكتب تلميحات خطيرة عن جهات وأشخاص بعينهم داخل السلطة، لكنه لا يسميهم أو يتطرق إليهم صراحة، ويعرف الجميع مقصده ونواياه، وعلى من يتحدث، فعندما يضيّق الخناق السياسي يمارس المعارضة عن بُعد. معركته الدائمة مع الحكومة بسبب إصرارها على التعامل مع ملف الحريات وحقوق الإنسان من وجهة نظر ضيقة، وعدم سماعها لأصحاب الرأي والتخصص والناشطين من الأصوات الوطنية، في حين أنها تصدق كل ما يثار عنهم من كونهم أصحاب مصالح ومتامرين ولديهم علاقات مشبوهة مع جهات أجنبية يحققون أهدافها الهدامة. هناك جهات حكومية لديها قنوات اتصال مباشرة مع البرعي، وتستمع إلى رؤيته ونصائحه في ما يتعلق بالحلول الممكنة لملف الحريات وحقوق الإنسان، رغم نبرته الحادة في أوقات كثيرة، حيث تعتبره من العقلاء الذين يمكن الجلوس معهم والتباحث حول مخرجات بعينها لقضايا شائكة أحدثت منغصات للحكومة.

في نزوة الهجوم من منظمات دولية على الحكومة إبان القبض على قيادات المبادرة المصرية لحقوق الإنسان في ديسمبر الماضي، كان نجاد البرعي ضمن من قادوا الوساطة مع أجهزة أمنية رفيعة المستوى بالدولة للإفراج عن الشخصيات الموقوفة، حتى تحقق المراد وأخلي سبيلهم.

يمكن البناء على الواقعة بأن النظام المصري لديه قناعة بضرورة الانفتاح على منظمات حقوق الإنسان، ويبحث عن شخصيات محل ثقة ومصداقية، والأهم أن البعض من الدوائر الرسمية لديهم مرونة وحس سياسي بشأن ضرورة تحسين الصورة القائمة عن الحريات، وأن هذا الأمر ليس صعبا، ويحتاج لطريقة متقنة في الإخراج.

يتحرك البرعي في مساحة محدودة ومهمة، حيث يعتمد أن يبعث برسائله إلى الدوائر المعنية بالملف الحقوقي داخل النظام، ويدرك مدى قناعتها بحتمية وجود أصوات مختلفة ولو كانت نبرتها حادة، لأن ذلك السبيل الأمثل لظهور السلطة بصورة إيجابية، بدليل أنها تركت شخصا مظه يتحرك ويطلق سهامه على الحكومة.

مع تعرضه لحمالات إعلامية تتهمه بالعمالة والخيانة والترفيع من جهات

أحمد حافظ  
كاتب مصري

لا يختلف كثيرون على ضعف أداء أحزاب المعارضة المصرية، وافتقادها للجرأة والشجاعة لمقارعة الحكومة والوقوف بوجهها لتعديل سياساتها وتوصيل صوت الشارع إلى دوائر صناعة القرار. ووسط هذه العتمة، تبرز شخصيات لديها خبرة تقوم بدور الحزب المعارض.

من هؤلاء نجاد البرعي، المحامي البارز والحقوقي المشاكس، الذي يصنف بأنه من القلائل الذين يصوبون سهامهم تجاه السلطة في مصر بجرأة دون أن يطاله استهداف، وقد يتعرض لمضايقات وانتقادات من قبل بعض وسائل الإعلام، لكنه في كل مرة يخرج من الأزمة قويا.

## شبكة علاقات واسعة

لديه قاعدة علاقات قوية مع منظمات محلية وأجنبية معنية بحقوق الإنسان، فهو من النشطاء البارزين الذين لديهم سجل حافل بالمعارك مع الحكومات في هذا الملف، واكتسب شعبية عند بعض قوى المعارضة.

معركة البرعي الدائمة مع الحكومة بسبب إصرارها على التعامل مع ملف الحريات وحقوق الإنسان من وجهة نظر ضيقة، وعدم سماعها لأصحاب الرأي والتخصص والناشطين من الأصوات الوطنية، في حين أنها تصدق كل ما يثار عنهم من كونهم أصحاب مصالح ومتامرين ولديهم علاقات مشبوهة مع جهات أجنبية يحققون أهدافها الهدامة. هناك جهات حكومية لديها قنوات اتصال مباشرة مع البرعي، وتستمع إلى رؤيته ونصائحه في ما يتعلق بالحلول الممكنة لملف الحريات وحقوق الإنسان، رغم نبرته الحادة في أوقات كثيرة، حيث تعتبره من العقلاء الذين يمكن الجلوس معهم والتباحث حول مخرجات بعينها لقضايا شائكة أحدثت منغصات للحكومة.

في نزوة الهجوم من منظمات دولية على الحكومة إبان القبض على قيادات المبادرة المصرية لحقوق الإنسان في ديسمبر الماضي، كان نجاد البرعي ضمن من قادوا الوساطة مع أجهزة أمنية رفيعة المستوى بالدولة للإفراج عن الشخصيات الموقوفة، حتى تحقق المراد وأخلي سبيلهم.

يمكن البناء على الواقعة بأن النظام المصري لديه قناعة بضرورة الانفتاح على منظمات حقوق الإنسان، ويبحث عن شخصيات محل ثقة ومصداقية، والأهم أن البعض من الدوائر الرسمية لديهم مرونة وحس سياسي بشأن ضرورة تحسين الصورة القائمة عن الحريات، وأن هذا الأمر ليس صعبا، ويحتاج لطريقة متقنة في الإخراج.

